ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Dr. Hassan Ali Musleh

Samarra University - College of Education

* *Corresponding author: E-mail* :
Alfrajyhsn497@gmail.com
07731982291

***Keywords*:**
Water
crisis
conventions
elations
changes
climatic

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 17 Oct. 2022
Accepted 26 Oct 2022
Available online 19 Dec 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Studying the Impact of Water Crisis in Light of Climate Changes and its Reflection on the Nature and Pattern of Iraqi and Turkey Relationship

A B S T R A C T

The present study deals with a very important issue that represents a fundamental challenge with political, economic and security dimensions. International relations are no longer dependent on historical and civilized development, geographical neighborhood or religious similarity between countries, but rather have become the course of relations and policies between countries. The water relations of the waters of the Tigris and Euphrates rivers among Turkey, Iraq and Syria represent a model for the water crisis in the Middle East as a whole. Among the most important reasons that will lead to tension with Turkey is the lack of cooperation between the countries of the Tigris and Euphrates rivers, each country attempt to monopolize water, and the absence of common interests or binding international agreements regulating the joint use of water. And the Arab countries, especially Syria and Iraq, in addition to the Israeli presence and its water ambitions in the region. Hence, this research will attempt to explore and review the water situation in the countries of the Middle East and its impact on the development of relations among the countries of the region and the countries of the Middle East, especially Iraq, and this has an impact on development. Relations between it and Turkey and the countries of the region

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.2.2022.08

دراسة أثر أزمة المياه في ظل التغيرات المناخية وانعكاسها على طبيعة ونمط العلاقات (العراقية – التركية)

م.د حسن علي مصلح/ جامعة سامراء– كلية التربية

الخلاصة:

تتناول الدراسة موضوعاً من الموضوعات ذات الأهمية الحيوية والتي تمثل تحدياً أساسياً ذا أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية, فالعلاقات الدولية لم تعد تعتمد على التطور التاريخي والحضاري أو الجوار الجغرافي او

التشابه الديني بين الدول فحسب, بل أصبحت مسار العلاقات والسياسات بين الدول. إذ تمثل العلاقات المائية لمياه نهري دجلة والفرات بين كل من تركيا والعراق وسوريا نموذجاً لأزمه المياه في الشرق الاوسط ككل, فنحن ازاء أطراف عربية وأخرى غير عربية, دول منبع ودول مصب, فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجية وسيطرة شبه كاملة على كلً من هذين النهرين في مواجهة دولتي المجرى والمصب (سوريا والعراق), ويعد انعدام التعاون بين دول نهري دجلة والفرات ومحاولة كل دولة بالاستئثار بالمياه, وعدم وجود مصالح مشتركة أو اتفاقيات دولية ملزمة تنظم الاستخدام المشترك للمياه من أهم الاسباب التي ستؤدي الى توتر العلاقات بين تركيا والدول العربية والتي يأتي في مقدمتها سوريا والعراق, يضاف الى ذلك الوجود الإسرائيلي وطموحاته المائية في المنطقة. ومن هنا سيحاول البحث استكشاف واستعراض الموقف المائي في دول الشرق الأوسط ولاسيما العراق وأثر ذلك على تطور العلاقات بينه وبين تركيا ودول المنطقة.

كلمات مفتاحية: المياة. أزمة. اتفاقيات . علاقات . تغيرات. مناخية.

المقدمة:

تعتبر قضية المياه أحد موضوعات الصراع القديم الحديث فقديماً كان الترحال والتنقل من مكان لأخر بحثاً عن الماء والغذاء ومع ظهور الدولة القومية والحدود السياسية برزت إلى السطح أهمية المكان وإمكاناته وقدراته وموارده, والمياه ضرورة لا يمكن تجاوزها, وعلى الشعوب والدول ذات الحاجة والفقر المائي أن تدرك أهمية هذا العامل في حياتها ومن ثم تبني سياستها وتصرفاتها داخلياً وخارجياً, في ضوء هذا العامل.

لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات حتى قيام الحرب العالمية الاولى (1914– 1918م) بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية, الا انه وبعد تفكك الكيان العثماني في عام (1923م) وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب, اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الاعلى لدجلة والفرات, واختصت سوريا بالمجرى الأوسط للفرات, وأختص العراق بنهر دجلة وبالمجرى الادنى للفرات[1].

وتم وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني, ومن ثم عقدت بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا ودولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا بالنيابة عن سوريا والعراق (والتي سيأتي ذكرها لاحقاً) هدفها الأساسي حماية مياه النهرين من أي تصرف انفرادي لتركيا.

وقد كان اقتسام مياه نهر الفرات موضع سوء تفاهم دائم وحصول الاضطرابات في العلاقات بين العواصم الثلاث (أنقره– دمشق– بغداد) ولم تكن العلاقات بين الدول مهيئة للوصول الى حالة مستقرة بسبب الكثير من المشكلات الأخرى والتي في مقدمتها مشكلة الاكراد والعلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني, ثم النزاع المتجدد بين سوريا وتركيا حول لواء الاسكندرونة لسوريا بسبب ضمه الى تركيا عام

1939م. ويمثل نهر الفرات بالنسبة لسوريا أهمية تفوق أهميته بالنسبة لكل من العراق وتركيا على الرغم من ان نهر الفرات يجري في العراق لمسافة تفوق في طولها تلك التي يقطعها في كل من تركيا وسوريا.

وقد بينت الاحصائيات الاخيرة ان العراق قد انتقل من مرحلة او موقف الاستقرار المائي الى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي بحلول سنة 2020م . ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود ادارة لاستخدام المياه وتوليد الكهرباء واستخدام كميات كبيرة من المياه دون داعي. ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار نسبة التحضر في البلدان وتأثيرها على احتساب الاحتياجات المائية في المنطقة حيث تحدد متطلبات المياه في دولة ما بناءً على تعداد سكانها فنسبة التحضر في العراق قياساً بعدد سكانه مرتفعة جداً لذلك فإن متطلبات السكان من المياه اكبر.

وفي 2001/5/15 اعلن العراق رسمياً انه مقبل على مواجهة ازمة للمياه بسبب انخفاض منسوب المياه في حوض نهري دجلة والفرات وذكرت وزارة الزراعة في وقت قريب ان منسوب المياه في نهري دجلة والفرات قد انخفضت الى اكثر من مترين وخلال شهرين فقط وسوف يستمر بالانخفاض بالأشهر التي تليها. وعزا ذلك الى تعمد الحكومة التركية آنذاك الى خزن المياه التي تجري في نهري دجلة والفرات باستعمال عدد من البحيرات والسدود الضخمة وأتهم السلطات التركية في التهرب في التوقيع على اتفاقية ثلاثية مع كل من العراق وسوريا باعتبار أن نهري دجلة والفرات من الانهار الإقليمية الدولية. وفي غضون ذلك تم توجيه نداء للمواطنين لترشيد الاستهلاك بالمياه.

مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

(هل ستكون مشكلة قلة المياه التي يعاني منها العراق مصدراً للتوتر في العلاقات العراقية– التركية أو مصدراً للصراع مستقبلاً). ويمكن ان تتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات ثانوية وهي كالاتي:

أ– هل توجد هناك حلول إزاء طبيعة المشكلة وكيف سيتم تسويتها.

ب– هل وضعت تركيا سوريا والعراق أمام الأمر الواقع اعتماداً على تفوقها العسكري, وانتمائها إلى حلف الأطلسي الذي يضم قادة المعسكر الغربي.

فرضية البحث:

ان العلاقات العراقية– التركية ستشهد تدني في السنوات القليلة القادمة فالعراق يواجه أزمة مياه وشيكة. إذ تلعب المياه دوراً مهماً في التقارب بين الدول.

أ– ان توسيع وتعميق دائرة الحوار بين الاطراف المعنية بالموارد المائية, ودعم قدرات المنظمات الدولية المعنية بشؤون الموارد المائية, والرجوع الى الاتفاقيات الملزمة بذلك.

ب– تعد تركيا نهري دجلة والفرات انهار وطنية ولها الحق في اقامة المنشآت والسدود دون مراعاة الدول المتشاطئه وهذا سيوجد نوع من التوتر بين الدول.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة:

1- أهم المشروعات المائية التي أقدمت على انشاءها تركيا في حوضي نهري دجلة والفرات.

2- التعرف على الاتفاقيات التي ابرمت بين دول مجري نهري دجلة والفرات وكذلك المعاهدات والتي تضمنت حق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات.

3- ما ينتج عنها من أثار سلبية على الدولتين وعلى وجه الخصوص العراق مما يؤدي بدوره الى نشوب خلافات من الدول المائية الثلاث والتي قد تتصاعد مستقبلاً لتصل لا سامح الله الى حد الحروب.

4- سيبرز هذا البحث دور الاقطاب الدولية الفاعلة في النظام الدولي في الشؤون المائية العربية, إضافة الى دور التحالف بين تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل واستخدام المياه كأداة ابتزاز سياسي للضغط على الدول العربية مآربها السياسية بالمنطقة.

5- تسليط الضوء على اهمية موضوع المياه في الشرق الأوسط والذي سيبقى محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة, فتتناسب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك, بدأ بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح, ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في النقاط التالية:

1- تعتبر مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف والتصارع .

2- أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية وفنية, وهي مسألة أمنية واستراتيجية في الوقت ذاته.

3- تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها وتتشابك مع مشكلات أخرى توالدت منها في الماضي, وقد تتوالد في المستقبل نزاعات وصراعات مسلحة, مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والاقليات.

4- يضاف إلى ذلك أن إسرائيل وتركيا تتطلعان الى ان تقوما بدور اقليمي من خلال مسألة المياه.

وقد ذكر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن تقريره عن الندوة التي أقامها عام (2000م) حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط انه بحلول عام (2020م) وما بعده سيكون الماء وليس النفط هو القضية الرئيسية في الشرق الاوسط .

منهج البحث:

في دراسة الجغرافية السياسية يوجد اتجاهان: الاول: يعتمد البدء في الدراسات الاصولية (Systematic Studies) التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها. أما الاتجاه الثاني: فيعتمد البدء في الدراسات الاقليمية (Regional Studies) أي بدراسة الوحدات السياسية

مباشرة من الوجهة السياسية. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأن البدء بدراسة الوحدات السياسية يمكن في النهاية من وضع مفاهيم وقواعد عامة وأهداف لهذا العلم. ولذلك يمكن للجغرافية السياسية أن تسير في الاتجاهين معاً الدراسة الأصولية والإقليمية ولذلك تم استخدام منهجين في هذه الدراسة وهي كالاتي:

1- المنهج الاقليمي في صياغة هذا البحث ويقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية دراسة تقليدية وهي بلا شك احدى مرتكزات هذا البحث من خلال أضفاء الطابع السياسي والبعد التاريخي لمشكلة المياه وتحليل الحدود والعلاقات السياسية بين دول المجرى رغم انه يحتاج الى معلومات جغرافية وعرض معلومات كثيرة منها على ارتباط بموضوع الدراسة.

2- المنهج التاريخي او دراسة تاريخ الدولة من اجل فهم الماضي فهماً اكثر دقه إذ يركز هذا المنهج على عنصر الزمن كبعد أساسي وذلك من اجل تحليل الاحداث السياسية والوقوف على الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمنها موضوعة حقوق الدولة في الانهار التي تجري ضمن نطاقها الاقليمي ويعطي هذا المنهج فهم ودلالة كبيرين ليقرر بناءً على هذا المنهج على أن التاريخ أوجد ما كان سوف يوجد.

هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على سبعة محاور اشتمل المحور الاول منها المقومات الجغرافية المؤثرة في مشكلة المياه في حوضي نهري دجلة والفرات وبضمنها البعد التاريخي السياسي والجانب الطبيعي والبشري للعراق ككل والذي تمثل بالمشاريع والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات. في حين تضمن المحور الثاني المقومات الجغرافية السياسية لمشكلة مياه حوض نهري دجلة والفرات وتم التطرق الى أهم المعاهدات والاتفاقيات التي ضمنها القانون الدولي والتي تضمن حقوق دول المجرى والمصب (سوريا والعراق) من هذه الأنهار وكذلك نظم توزيع المياه في حوضي نهري دجلة والفرات.

بينما اشتمل المحور الثالث على المشاريع التي تم انشاءها والسدود والخزانات في حوضي نهري دجلة والفرات اما المبحث الرابع فقد تطرق الى أهم المشروعات الاستراتيجية المائية لتركيا وأثرها على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لتسليط الضوء عليها والتي من أهمها مشروع غاب (GAP) التركي وأهدافه الستراتيجية السياسية والاقتصادية داخلياً وخارجياً, في حين اشتمل المحور الخامس على دور المنظمات والقوانين الدولية في استغلال مياه حوضي دجلة والفرات ومنها القانون الدولي للأنهار ونظم توزيع المياه في حوضي دجلة والفرات اما فيما يخص المحور السادس فقد تمحور حول الاستراتيجية الامريكية وبؤر التوتر المتوقعة بسبب المياه في الشرق الأوسط في حين تناول المحور السابع والاخير الاستراتيجية الدولية تجاه مسألة المياه في المنطقة العربية عموماً ومنطقة الشرق الاوسط ونهري دجلة والفرات خصوصاً واستعرض الطروحات والكتابات الدولية والاجنبية والمحلية (العربية) والاسرائيلية ومن ثم خلصت الدراسة الى الاستنتاجات والتوصيات وانتهاء بالمصادر والمراجع.

موقع منطقة الدراسة:

يقع العراق في أقصى الشمال الشرقي من الوطن العربي, والى الجنوب الغربي من قارة اسيا إذ يقع فلكياً بين دائرتي عرض(29,5°–30٫37°) درجة شمالاً اي انه يقع في القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية, وما بين قوسي طول(38٫45° –30 ٫48°) درجة شرقاً ويشمل مساحة تصل إلى نحو 425052 الف كم2, كما موضح في الخارطة (1) وجميع الظروف الطبيعية والمناخية التي كانت سائدة في العراق تجعل الامطار تسقط فوقه بوجه عام, وتختلف معدلات الامطار من منطقة لأخرى, وتتراوح ما بين (50 سم إلى 800 سم).

وأن لموقع العراق انعكاسات عديدة أبرزها وقوعه ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية, حيث أدى ذلك الى ان يصل طول النهار (14) ساعة صيفاً فيما يتراجع الى ما يقرب من (10) ساعات شتاءً فيترك كل ذلك انعكاسات واضحة على حالة عناصر المناخ وتغيرها كثيراً ما بين الصيف والشتاء, الا ان جانباً ايجابياً قد نتج عن ذلك ألا وهو طول فصل النمو الذي يمتد ليشمل معظم أيام السنة. وكذلك الامتداد بين دوائر العرض محدود وتأثير ذلك على أحوال المناخ والنبات, فقد أدى هذا الى تنوع محدود أيضاً في الأقاليم المناخية ومن ثم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي, كما أدى إلى تنوع محدود أيضاً في التكوين الاثنوجرافي للسكان وهو عامل إيجابي أسهم في تقوية أواصر السكان وزيادة عوامل وحدتهم.

اما الموقع بالنسبة للمسطحات المائية فتحيط بالعراق خمسة بحار محدودة التأثير, عدا البحر المتوسط الذي يعتبر المؤثر الرئيس على مناخ العراق.

وللعراق حدود بحرية بطول يقارب الـ (58 كم) وهي تمثل نسبة (1,8) % فقط من مجموع الحدود الخارجية للعراق البالغة 3500 كم. ولذلك فقد قل نصيبه من موارد البحار, وتوجه السكان نحو البر وليس البحر, كما ان حدوده البرية البالغة 3500 كم تفصل بينه وبين دول تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا والاردن والسعودية والكويت من الجنوب مع العديد من المشاكل الحدودية مع كل منها وبالتالي عدم الاستقرار في الشؤون الداخلية فيها.

خارطة (1) موقع مجرى حوضي نهري دجلة والفرات من المنبع الى المصب

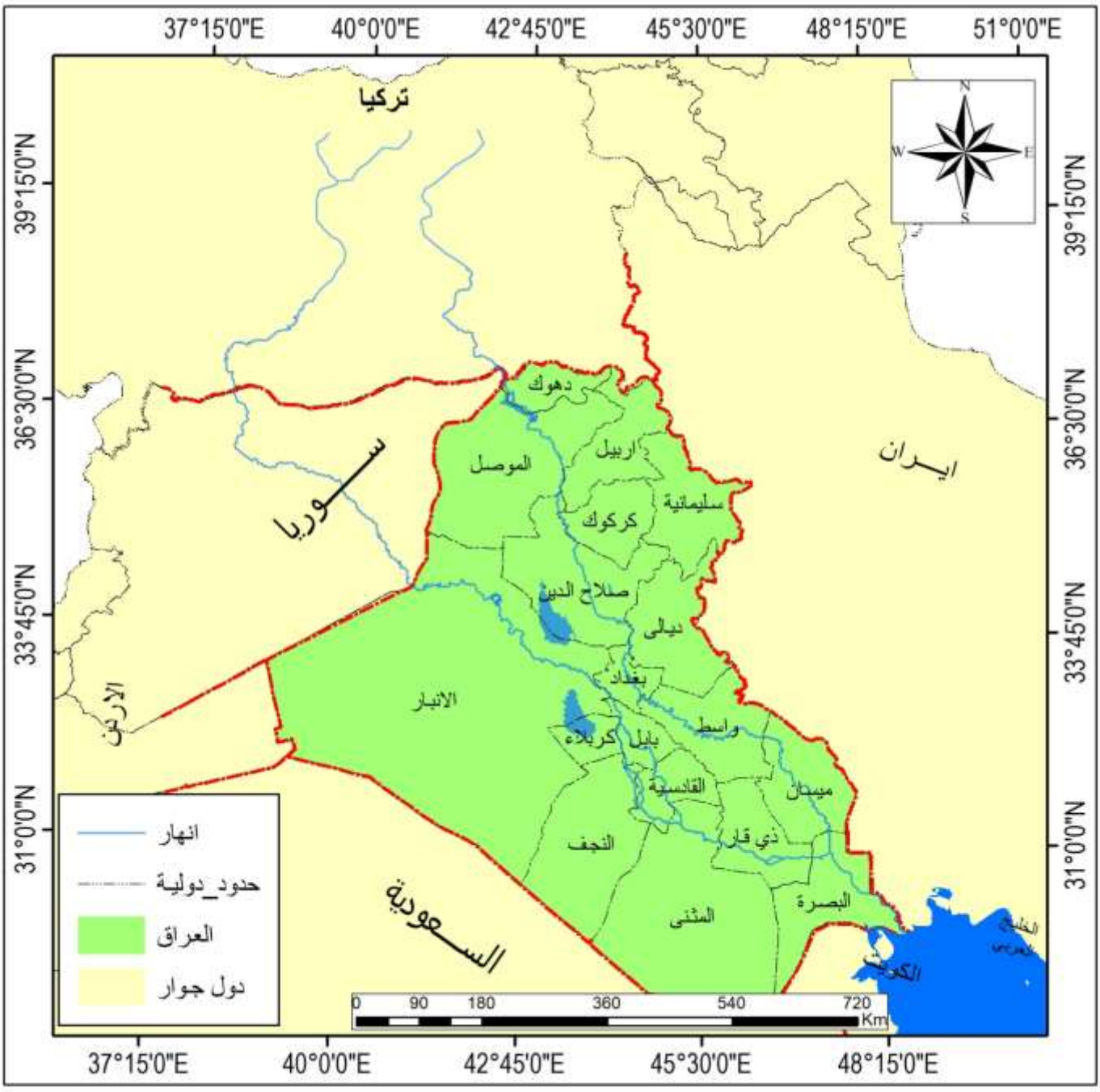

المصدر: الخريطة من عمل بالاعتماد على برنامج GIS وأطلس العالم للعام 2018

1- المقومات الجغرافية المؤثرة في مشكلة المياه في حوضي نهري دجلة والفرات:

1-1: البعد التاريخي السياسي:

بعد انهيار الدولة العثمانية الذي تلى الحرب العالمية الأولى تحول كل من نهري دجلة والفرات من نهرين داخليين (وطنيين) إلى نهرين دوليين يخضعان لسلطة ثلاث دول، وكان تقاسم مياه الفرات موضع

سوء تفاهم بين العواصم الثلاث، وقد أجادت تركيا دولة المنبع، التي توصف بأنها ذات تخمة مائية، استخدام هذه الورقة كسلاح جيوسياسي في التعامل مع سوريا والعراق الدولتين المتشاطئتين معها.

وأصبحت بذلك تُطرح مسألة المياه والنزاع على مواردها المشتركة في فترات معينة، بوصفها عنصر ضغط سياسي ودبلوماسي. وأن وجود هذه الأطراف الثلاثة زاد قضية الفرات تعقيداً، وأصبح من الضروري وضع مجموعة قواعد وأحكام واتفاقيات تنظم استعمالات المياه بين الدول الثلاثة، العراق وسوريا وتركيا. ولهذا فقد نصت المادة (109) من معاهدة (لوزان 1923م) على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا وسوريا (تحت السلطة الفرنسية) والعراق (تحت السلطة البريطانية) بهدف حل النزاعات المحتملة التي يمكن أن تثيرها المشاريع الهيدروليكية لهذه الدول. بالتالي تجد تركيا نفسها في هذه المادة ملزمة بإبلاغ العراق بمخطط أي بنية تحتية جديدة لمشروعات تنوي القيام بها على طول الأنهار، مشيرة مرة أخرى إلى الوضع الدقيق في مصب النهر[1].

وتأكيد ضرورة التزام تركيا تجاه العراق جاء مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية من خلال معاهدة "الصداقة وحسن الجوار 1946"، وهو بروتوكول يتعلق بتنظيم استخدام مياه الفرات ودجلة الموقّع بين تركيا والعراق، ثم تلتها اتفاقيات عدة دولية وثنائية، لكن هذه الاتفاقيات لم تلزم تركيا عملياً، وأقدمت على تجاهل كل القواعد والأحكام التي تنظم استخدام المياه المشتركة. وكانت تركيا قد بدأت بفكرة الاستفادة من مصادر المياه ووضع خطط إقامة السدود بشكل دوري منذ عام 1936 وذلك على مدى خمسة عقود تقريباً، حتى طُرحت بشكل أوضح وأكثر تنظيماً عام 1980م، عندما وضعت مخططاً عاماً شاملاً يربط عدداً من المشروعات المائية، سُمي "مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير"، حيث منبع نهري دجلة والفرات.

2-1: المقومات الطبيعية والبشرية:

1-2-1: الطبيعية:

يقدر اجمالي ما يسقط على العراق من أمطار بنحو(50 إلى 60 مليار م3) لسنة2020م[2]. ذلك بحسب غزارة الموسم المطري , ويفقد القسم الأكبر منه بالتبخر والتسرب في باطن الارض, خصوصاً ان موسم الجفاف في العراق طويل يصل الى نحو 8 إلى 9 اشهر, ترتفع خلاله معدلات التبخر في الوسط والجنوب والغرب بحيث تصل نحو 15ملم يومياً.

ويبلغ اجمالي الموارد المائية في العراق بحوالي (106 مليار م3) منها(80 مليار م3) يحملها نهري دجلة والفرات يضاف الى ذلك المياه الجوفية حيث يشكل نهري دجلة والفرات الموردين الرئيسيين للمياه في العراق, وتعاني مياه نهر الفرات من تدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها نتيجة للمشاريع المائية في اعالي النهر, حيث زادت الملوحة عن معدلاتها والتي باتت تتراوح بين(200-400) جزء في المليون إلى

(1360) جزء في المليون, إضافة إلى نهر دجلة الذي يصل تصريفه السنوي إلى حوالي 19 مليار م3 سنوياً.

كما توجد المياه الجوفية في خمس تكوينات رئيسية حاملة للمياه وهي الرواسب الحديثة وتكوين (بختياري) وتكوين فارس الأعلى وتكوين (الدمام وأم الراضومة). وتوجد هذه التركيبات في خمس مناطق هيدرولوجية, وهي المرتفعات الجبلية وسفوح الجبال وبها أمكانيات كبرى من حيث كمية المياه ونوعيتها, ثم مناطق سهل الدلتا والجزيرة والمناطق الصحراوية, وهذه المناطق على درجة اقل من ناحية الإنتاجية المائية والنوعية كما أن الكثير من هذه التراكيب الهيدرولوجية يوجد ايضاً داخل المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا وبالتالي فهي تعتبر أحواضاً مشتركة ولا يبدو أن هناك استغلالاً يذكر للمياه السطحية كالمناطق الصحراوية وسفوح الجبال والتلال, وأكبر استغلال لهذه المياه يكون عن طريق العيون وبعض الآبار ويقدر الاستخدام بحوالي(1,5 مليار م3) سنوياً أغلبها للأغراض الزراعية.

ويبلغ أجمالي المياه والموارد المائية المستغلة فعلاً في العراق(42,56 مليار م3) سنوياً أغلبها مياه سطحية ومن الجدير بالذكر انه طبقاً للبيانات فلقد ازدادت الحاجة للمياه في العراق بنسبة 5% من عام(1990إلى عام 2000) إلى حوالي (45 مليار م3) من المياه عام 2010م, ومن المتوقع ان تصل الحاجة في عام(2025 إلى 53,33 مليار م3) سنوياً[3] .

اما من ناحية التكوين الجيولوجي والذي أنعكس على وفرة المعادن فيه فيتأثر هذا التكوين بعاملين يتمثلان في:

1- وجود كتلة صلبة الى الغرب والجنوب الغربي من العراق تتمثل بهضبة شبة الجزيرة العربية .

2- وجود بحر واسع جداً يسمى بحر (تش) يمتد الى الشمال من هذه الكتلة. وفي الزمن الاول والثاني كانت الهضبة هي الظاهرة فقط, وبهذا فهي تعتبر أقدم أقسام سطح العراق تكويناً. وقد حدثت في الزمن الثالث حدثت حركات التوائية ضخمة نتج عنها تكون جبال طوروس وزاكروس في تركيا وأيران.

فيما ظهرت المنطقة الجبلية وقدماتها المتموجة أو شبة ألجبلية في العراق وقد أخذت ذات الامتداد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي. اما في الزمن الرابع ظهر السهل الرسوبي بعد أن كان وادي منخفض أمتلأ بالترسبات التي حملتها أنهار دجلة والفرات والكارون من رسوبيات نهرية.

فضلاً عن إرسابات الرياح من الهضبة والجزيرة العربية وبسبب هذه التكوينات فأن الهضبة الغربية تحتوي على معادن فلزية ولافلزية وعلى أطراف الهضبة مع السهل الرسوبي توافرت أحجار الكلس والرمال وصخور الكبريت الدولومايت والفوسفات. أما السهل الرسوبي فقد احتوى على التربة الرسوبية الصالحة للزراعة وعلى احتياطي جيد من النفط ومكامن الغاز الطبيعي وأصبحت المنطقة المتموجة تضم مكامن ضخمة جداً من النفط والفحم والكبريت, فيما ضمت المنطقة الجبلية على صخور رسوبية مثل الكلس والجبس ومتحولة مثل الرخام وأخرى فلزية مثل الحديد.

ومن المتوقع أن يسفر عن تغير المناخ انخفاض معدلات هطول الأمطار بنسبة (20%) وزيادة معدلات التبخر ما يزيد من ندرة المياه. ففي العراق وسوريا، على سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة ونقص هطول الأمطار والأحداث المناخية غير المتوقعة إلى تصحر (60%) من أراضيهما. وسيزداد وضع المياه إلحاحا مع نمو السكان في المنطقة وأحداث تغير المناخ المتوقعة.

1-2-2:المقومات البشرية:

أما بالنسبة للاستخدامات المنزلية للمياه في العراق فهو مرتبط بنمو السكان واتساع رقعة المدن والعمران وتحسن المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للسكان. وقد تم تقدير الطلب المنزلي للمياه في العراق للعام 2000م بنحو (1,83مليار م3) سنوياً وسوف يستمر بالزيادة حتى يصل إلى(3,46 مليار م3) في عام 2025م[3].

ومن المتوقع أن يزداد الطلب المنزلي في العام 2048 م إلى(4,96 مليارم3). اما فيما يخص الجانب الصناعي في العراق فقد كانت الصناعة متطورة وواسعة إلى حين تدميرها من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عام(1991م) والتي اجتاحت العراق فيما بعد في عام(2003م) . وكانت حاجة الصناعة آنذاك ما يقارب

(0,5 مليار م3), ومن المحتمل ان يزداد الطلب على المياه على الصناعة في حال اذا ما تم تطويرها الى نحو(1,05 مليار م3) بحلول عام (2025 وإلى 1,56 مليار م3) بحلول عام(2048 م)[4]. كما موضح في الجدول (1) .

وقد بينت الاحصائيات الاخيرة ان العراق قد انتقل من مرحلة او موقف الاستقرار المائي الى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي بحلول العام(2020م) . ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود تنظيم استخدام المياه وتوليد الكهرباء واستخدام كميات كبيرة من المياه دون داعي.

جدول (1)

نظرة مستقبلية لمقابلة الموارد والاحتياجات المائية في العراق من عام 1990-2048 مليار م3/ سنة

السنة	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية				الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م3/ سنة	فجوة الموارد المائية
		تقليدية		غير تقليدية		شرب	صناعة	ري	اجمالي		
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة						
1990	19	41,35	1,2	0,01	—	1,18	0,28	41,67	43,13	2240	0,57 –

4,77 –	1637	47,33	45,00	0,5	1,83	45,56	— -	0,01	1,2	41,35	26	2000
15,27 –	887	57,84	53,33	1,05	3,46	42,57	— -	0,02	1,2	41,35	48	2025
24,94 –	501	67,52	61,52	1,56	4,96	42,58	— -	0,03	1,2	41,35	85	2048

المصدر:

1- منذر خدام, الامن المائي العربي- الواقع والتحديات, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2003, ص216.

2- سامر مخيمر, خالد حجازي, أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة, سلسلة عالم المعرفة, العدد209, الكويت,1996.

3: مشاريع إنشاء السدود على حوضي نهري دجلة والفرات:

يعتبر وادي دجلة والفرات هو الوحيد في الشرق الأوسط الذي يوجد به فائض كبير في المياه, لكنه يشهد مشاكل فعلية ومحتملة من ناحية الجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية. وبالنسبة للدول النهرية التي تقع في حوض النهرين فهي تواجه أزمة مياه وشيكة, ولكن هذه البلدان تواجه بدلاً من ذلك مشاكل إدارة وتوزيع لحصص المياه, وتخطيط عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين, الأمر الذي يؤدي الى نشوب خلافات بين الدول المائية الثلاث, وقد تتصاعد التوترات أيضاً بسبب مشاريع الري الكثيف والمشاريع الكهرومائية التي يجري إعدادها[5].

ويغطي وادي الفرات منطقة تبلغ مساحتها 440 الف كم2 يتضمن روافد سطحية ووديان ومناطق مياه تحت سطحية. ويعتبر وادي دجلة أكثر ضيقاً من ناحية المساحة إذ تبلغ مساحته 258 الف كم2 ويعود هذا جزئياً إلى استحواذ الفرات على الكثير من منابعة.

ويخضع كلا النهرين لتقلبات شديدة في فيضاناتهما الموسمية والسنوية وقد يؤدي بناء السدود على اعالي النهرين الى حدوث نزاعات بسبب حجز المياه لكنه سيؤدي من الناحية الاخرى وظيفة مفيدة تتمثل في التحكم في كمية المياه. ويبلغ متوسط الإيراد السنوي للفرات(32 مليار م3). بينما يبلغ الايراد السنوي لدجلة (48 مليار م3), ويعاني النهران من فقد كمية كبيرة من المياه نتيجة التبخر في شهور الصيف[6].

3-1: المشاريع الاروائية التركية المقامة على حوضي دجلة والفرات:

3-1-1: حوض الفرات:

كان البنك الدولي عند دراسته لحوض الفرات عام 1965م قد قدر المساحات التي تروي من نهر الفرات بمقدار(153 الف هكتار), وأنها تستهلك لذلك (1,5 مليار م3) سنوياً من المياه إلا إنه من خلال أعمال اللجنة الفنية المشتركة للمياه والتي بدأت أعمالها سنة 1982م اتضح ان مجموع المساحات المروية في ذلك الوقت يبلغ(204 ألف هكتار) بالنسبة للقطاع الحكومي. وإذا قدرنا مجموع مساحة مشاريع القطاع الخاص التي تروى من الفرات في حدود تركيا بـ (45) الف هكتار يصبح مجموع المساحة الكلية الحالية لمشاريع تركيا في حوض الفرات حينذاك حوالي (250) الف هكتار وتكون

الاحتياجات المائية في حدود (2 مليار م3) سنوياً ويشكل الفرات(27,4%) من الموارد المائية السطحية لتركيا[7] .

ونظراً للانحدار الشديد لنهر الفرات في منطقة المنابع الوعرة الجبلية بشمال تركيا التي يزيد ارتفاعها عن(3000م) فوق مستوى سطح البحر, فإن النهر يفرض شخصيته بما يغذي من ناتج ذوبان الثلوج في الربيع والصيف ومدى غزارة الامطار عند منطقة المنبع. ويعتبر نهر الفرات غير منتظم الجريان فمن معدل جريان (5000م3/ثانية) في أشهر ذوبان الجليد الى انخفاض هذا المعدل الى (180 م3/ ثانية) في فصل الصيف (الجفاف) ولهذا حرصت كل من تركيا وسوريا والعراق على اقامة المشاريع التخزينية والاروائية بهدف حماية الأراضي من خطر الفيضانات من جهة وتأمين موارد مائية في فصل الصيف من جهة أخرى, هذا ومع استكمال مشاريع تركيا المائية على نهر الفرات فمن المتوقع زيادة الرقعة الزراعية بما فيها المساحات السابق ذكرها لتصل لحوالي (1628 مليون هكتار). وتقدر المياه اللازمة لإرواء هذه المساحات حوالي(13,4 مليار م3/ سنة).

ومن أهم المشاريع التي أقامتها تركيا على المجرى الرئيس لنهر الفرات هي:

3-1-1-1: سد كيبان 1973: هو اول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات اقيم عند التقاء الرافدين الرئيسيين فرات صو مراد صو, بارتفاع 211م وبطاقة تخزينية خلفه مقدارها 30,7 مليار م3 ويعد الهدف الرئيس من انجازه لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة (1340) ميكا واط ويبلغ معدل إنتاجه سنوياً (5,87) مليار كيلو واط/ ساعة [8].كما في الصورة (1)

3-1-1-2: سد فراقايا (1986): وهو ثاني المشاريع الكبيرة التي نفذتها تركيا على المجرى الرئيس لنهر الفرات, يقع جنوب سد كيبان بنحو(66) كم, ويبلغ ارتفاعة 173 متر وقد اكتمل السد عام 1986م وتبلغ طاقته التخزينية نحو (9,580 مليار م3) من المياه ويهدف المشروع الى توليد (7,5 الف ميكا واط/ ساعة) سنوياً من الطاقة الكهربائية وهو يسهم بتغذية الاراضي الزراعية الواقعة خلف السد والبالغة مساحتها (101 الف هكتار),وقد أسهم في تمويل هذا المشروع, البنك الدولي للأنشاء والتعمير, واتحاد البنوك السويسرية والألمانية والبريطانية , وعند ملئ السد لم يجر اي قطع لأن ذلك سيشكل مخالفة صريحة لتعهد تركيا للبنوك الدولية الممولة, والتي اشترطت عدم الاضرار بالدول المتشاطئة وهي (سوريا والعراق) وأستغرق ملئه من يوليو 1986 الى سبتمبر 1988. ويضم السد محطة كهرومائية بسعة 1800 من الوحدات التوربينية سعة كل منها 300 ميكا واط.

صورة (1) بحيرة سد كيبان على نهر الفرات

المصدر: صور من (جوجل)google

3-1-1-3: سد اتاتورك (1992): وهو رابع أكبر سد في العالم وأكبرها في تركيا, حيث تبلغ طاقته التخزينية (48,5 مليار م3) من المياه, ويصل ارتفاعه الى (179) متر وهو يبعد بمسافة 200 كم الى الجنوب من سد فرقايا وتفصله عن الحدود السورية 65 كم. وأن سد أتاتورك محاط بمنطقة جبال من جميع الاتجاهات, وهو واحد من عشرات السدود التي في طريقها إلي الانتهاء من بنايتها بمنابع الفرات الجبلية.

3-1-1-4: نفق شانلي أورفا (1990) : يرتبط هذا المشروع بسد أتاتورك, حيث يأخذ النفق مياه الري من خزان أتاتورك لينقل مياه الفرات إلى سهول أورفه وحران ومردين وجيلان بينار, يبلغ طول النفق 26,4 كم وقطره 7,5 متر ويقوم بإرواء 476,474 هكتار ويعتبر هذا النفق أكبر نفق أروائي في العالم بدأ تنفيذه سنة 1978 وأنتهى العمل به وتم افتتاحه في عام 1990.

3-1-1- 5: سد بيرجيك (2000): وهو مقام على نهر الفرات لتنظيم المياه وتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة توليد 2,5 مليار كيلو واط/ساعة وكذلك ارواء مساحات تقدر بـ (66 الف هكتار) من الاراضي بمتوسط تدفق سنوي لمياه نهر الفرات يبلغ حوالي 30 مليار م3 / سنوياً حتى بعد احتجاز المياه .

3-1-1-6: سد كاركاميش: وهو مقام على نهر الفرات والغرض منه تنظيم المياه وتوليد الطاقة الكهربائية, ومن الجدير بالذكر ان كل من سدي بيرجيك وكاركاميش سوف يمكنان من الحصول على تنظيم أفضل لمياه النهر هذا اضافة الى مجموعة اخرى من السدود مازالت تحت الانشاء.

3-1-1-7: سد أورفه: بعد إتمام هذا السد فأنه يستطيع أن يحبس مياه دجلة والفرات لمدة 600 يوم، مما يعني تجفيف مياه النهرين تماماً.

3-1-1-8: سد بخمة وهو السد الذي كثر عليه اللغط بين مؤيد ومعارض وآخرون مشككين بالنوايا الحقيقية لإقامة هذا السد، حيث يرجحون الهدف الى كونه هدفا سياسيا اكثر من كونه اقتصاديا. ويقع هذا السد على نهر الزاب الكبير الذي يصب في نهر دجلة والذي يعتبر في غاية الاهمية. حيث يزود بغداد بنسبة 33% مما تستهلكه من مياه الشرب. ويبلغ مقدار التدفق السنوي للزاب الكبير (26000) كيلومتر مكعب. وترجع المراحل التخطيطية لهذا السد الى عام 1950، وفي عام 1979 تم اجراء تغيرات جوهرية على تصميمه، وباشرت بأنشائه شركة يوغسلافية وشركات تركية. وتوقف العمل بالسد بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية. ثم بوشر بالعمل مرة ثانية من قبل نفس الشركة اليوغسلافية عام 1988 م وحتى بداية حرب الخليج الاولى.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع بخمة في الطاقة الكهرومائية وامداد المياه للمناطق المحيطة والري والسيطرة على الفيضانات والسياحة. وحسب تصريحات وزير الموارد المائية العراقي فأن سد بخمة هو اكبر سد في العراق ورابع سد على مستوى العالم واوقف العمل به بعد ان انجز حوالي 30% من المشروع وهو الجزء الاول الذي تكون من 4 أنفاق بالإضافة الى 3 انفاق للطاقة وانه يستطيع خزن(17 مليار متر مكعب) وتوليد طاقة(1500 ميجا واط) وري (2 مليون دونم) من الارض وان تكملة المشروع سوف تغرق 50 قرية من القرى المحيطة.

3-1-2: حوض دجلة:

كانت مساحة الاراضي الزراعية التي تروى في تركيا من نهر دجلة وروافده تقدر بحوالي (20) الف هكتار, وباحتياجات مائية تقدر بحوالي (200 مليون م3/سنة) وتقوم تركيا بتوسيع المساحة المزروعة والتي تتطلب الارواء الى حوالي (583) هكتار, ليصل استهلاكها من نهر دجلة الى(5,34 مليار م3/سنوياً) . وقد قامت تركيا بإنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية وذلك عن طريق إنشاء السدود ليصل عددها الى(8) سدود على حوض الفرات و(9) سدود على دجلة. وبذلك تصل الطاقة التخزينية للمياه إلى(100) مليار م3 والطاقة الكهرومائية إلى(7500ميكا واط / ساعة).

بالنسبة لنهر دجلة نجدان تركيا لم تقوم في الماضي بأي استخدام لمياه نهر دجلة ولكنها تقوم حاليا بأنشاء العديد من السدود والخزانات والمشاريع وفيما يلي سوف يتم عرض أهم المشروعات المائية في حوض نهر دجلة[10]:

3-1-2-1: سد دجلة كرالكيزي: لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة (0,5) مليار كيلو واط.

3-1-2-2: سد ديسيل: لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة (0,3 مليار كيلو واط) وإرواء(126080)هكتار.

3-1-2-3: سد باتمان: لتنظيم المياه وتوليد (0,5) مليار كيلو واط وإرواء (38)الف هكتار من الاراضي الزراعية.

3-1-2-4: سد سيزر: لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة (1,5) مليار كيلو واط وإرواء (121) الف هكتار.

ومن مجمل ما سبق نستطيع القول ان اجمالي الاسهام المباشر لمشروع جنوب شرق الاناضول في الاقتصاد التركي سوف يكون كالاتي: الارواء(1693027 هكتار). توليد الطاقة الكهربائية تقدر بنحو يتراوح بين (25- 27) مليار كيلو واط. والمساهمة بحوالي (2,69) مليار دولار سنوياً من الناتج المحلي التركي.

4: أهم المشاريع الاستراتيجية المائية لتركيا وأثرها على الصعيدين الداخلي والخارجي:

هنا تم اختيار أهم المشاريع المائية التركية في حوض دجلة وذلك لتسليط الضوء عليها والتي من أهمها:

4-1: مشروع غاب (GAP) التركي وأهدافه الستراتيجية السياسية والاقتصادية داخلياً:

في عام1980م, عين العسكريون الأتراك على رأس جهاز الدولة للتخطيط (تورجوت أوزال) وهو مهندس هيدرولجيا معروف بكونه أفضل رجال الاقتصاد في أوربا. وبالنظر إلى مؤهلات هذا المهندس والاقتصادي وتطلعه الشخصي لقيام تركيا قوية اقتصادياً وعسكرياً في هذه المنطقة من العالم, أتاح تورجوت أوزال الفرصة لإخراج ملف مشروع تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول, الذي يرجع التفكير فيه إلى عام 1960م.

وهكذا وبمساندة أوزال تحول ما كان مجرد مشروع لتنمية الانتاج الزراعي في المنطقة إلى واقع الهدف منه إعداد برنامج متكامل وواسع النطاق يرمي إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء, وحسن إدارة الموارد المائية, وأقامه بنية تحتية لاجتذاب المستثمرين الصناعيين والزراعيين. وهنا لابد من التطرق الى اهداف هذا المشروع السياسية والاقتصادية.

4-1-1:الاهداف السياسية:

حسب توجيهات أوزال, فإن هذا التطور في مشروع **غاب (GAP)** سيقلل أو سيلغي أهم أسباب تمرد السكان المحليين (الاكراد) في منطقة جنوب شرق الاناضول ضد الحكومة المركزية, وسيدفعهم إلى رفض الانفصال عن تركيا, كما أن جذب سكان من غير الأكراد قادمين من كافة أنحاء البلاد سيغرق الأكراد وسط جموع السكان ويحولهم الى أقلية, إضافة إلى أحكام الرقابة العسكرية على مثل هذه المناطق الحساسة.

باشرت تركيا بمشروعها الإستراتيجي (مشروع الغاب)، وهذا المشروع يقع جنوب شرق تركيا يعتبر الآن بمثابة الحياة بالنسبة لتركيا، وتختلف منطقة غرب الأناضول تماماً عن جنوب شرق تركيا (مشروع غاب) وذلك لقلة هطول الأمطار وندرة المياه فيها، ولذا فهنا تكمن أهمية منطقة مشروع غاب باعتبارها المصدر الأساسي للمياه في تركيا.

وتشعر تركيا بأن ما ستمتلكه من مياه جراء انشاء هذا المشروع سيوفر لها ثروة وطنية تعادل ما تمتلكه دول المنطقة من النفط، وهذا ما جاء على لسان سليمان ديميرل الرئيس التركي السابق في كلمته أثناء حفل افتتاح سد اتاتورك حيث قال "إن مياه الفرات ودجله تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا. ونحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية، ولا يحق لهما القول إنهما تشاركانا مواردنا المائية، إنها مسألة سيادة. إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"[11].

وكان من المتوقع الانتهاء من مشروع غاب في عام(2014 م) ولأجل اكتماله, فقد خصصت تركيا كل عام 2 مليار دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع الضخم والذي من المتوقع أن يعمل على النهوض بالاقتصاد التركي المتدهور. يقول الخبراء لو ان مشروع الغاب استمر بنفس الوتيرة التي بدأ بها لتقدم بالاقتصاد التركي لعشرين سنة إلى الأمام.

ولكن شاءت الظروف ان يتوقف فالأعمال العسكرية التي كانت تشهدها الاناضول بسبب المواجهات مع حزب العمال الكردستاني، ابطأت من وتائر العمل في مشروع الغاب. والجدير بالذكر أن مشروع الغاب تم تصميمه بأيدي خبراء إسرائيليين منهم خبير الري(شارون لوزوروف)، والمهندس (يوشع كالي). وقد جاء على لسان (هرتزل) مؤسس الحركة الصهيونية: ان المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه فعليهم يتوقف كل شيء.

ويتألف مشروع الـ(غاب) من 22 سداً و19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، والغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في العالم، ويشمل ثماني محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 8.5 مليون هكتار أي نحو 19 % من مساحة الأراضي المروية في تركيا، وتوفير 106 مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية.

4-1-2:الاهداف الاقتصادية:

اما من ناحية الانتاج الزراعي فتعد المحاصيل الصادرة من مشروع غاب من أجود المحاصيل الموجودة في تركيا، نظرا لخصوبة أراضيها واعتدال المناخ هناك والموجودة على مساحات واسعة من الأراضي تبلغ 75 ألف كيلو متر، وتحتل المنتوجات القطنية مكانة واسعة في مشروع غاب، إذ ستزرع على أراضي(3.1 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية في المنطقة وقدمت بعض الدول دعما لمشروع الغاب ومن بين هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إسرائيل، وفرنسا, وقد اخذت تركيا قروضاً من إسرائيل لتنفيذ هذا المشروع، والكيان الصهيوني بدوره لم يبخل بذلك, بل قام بمنح تركيا القروض دون صعوبة. فالكيان الصهيوني طالب من تركيا شراء أراضي في منطقة جنوب شرق تركيا، ولعل السبب

الرئيس وراء هذا الطلب هو الحصول على المياه، وبالتالي التحكم بهذه المياه والضغط بالتالي على سوريا والعراق.

ومن أهم سدود مشروع الغاب التي تعدت العشرون سد أتاتورك, والذي (ذكر انفاً) والذي يعتبر أضخم المشروعات التركية على نهر الفرات. ويقدر الخبراء أن المساحات الهائلة التي سيرويها سد أتاتورك ستمكن تركيا من التحول إلى دولة زراعية كبرى في المنطقة لما يحجزه من مياه كبيرة تقدر بـ (48,5 مليار م3) مما يضمن مياه منتظمة لدى خمس محافظات جافة جنوب شرقي تركيا ذات المستوى الاقتصادي المنخفض جداً مقارنة بالغرب التركي.

حيث تضم المنطقة اغلبية كردية وأرمن إضافة الى لواء الأسكندرونة. وتنظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة من خلال تنميتها, كما ترمي تركيا لأقامه بنية تحتية زراعية وصناعية من شأنها تدعيم الوجود التركي بقوه في المنطقة. وإلى جانب سد أتاتورك هناك سدود أخرى عديدة تنفذها تركيا اعتماداً على مياه نهري دجله والفرات منها: بريجيك، غازي عنتاب[12].. إلخ.

4-2: الاهداف الستراتيجية السياسية والاقتصادية لمشروع (GAP):

ويشكل مشروع الغاب **(GAP)**[13] التركي مصدر خطر على الحياة في العراق والمنطقة فأن العراقيين سيواجهون بلا شك وضعاً صعباً للغاية وذلك لانخفاض كمية كبيرة من مياه نهري الفرات ودجلة وارتفاع نسبة الاملاح فيهما ورداءة نوعية المياه فيصبح نصيب بلاد ما بين النهرين ومهد الزراعة منذ القدم ماءً شحيحاً والمزيد من الاملاح والتلوث. وفيما يلي الاهداف السياسية والاقتصادية التي تقف وراء أنشاء هذا المشروع:

4-2-1: الاهداف السياسية الخارجية:

ليس خافياً على أحد أن التحالف التركي مع الكيان الصهيوني قد جاء نتيجة لعدة اعتبارات من بينها رغبة أنقرة في حجز دور مؤثر لها في النظام الإقليمي الذي يتبلور الان في المنطقة ومحاولة الضغط على سوريا وإضعاف موقفها في مشاكلها مع تركيا المتعلقة بالماء والأمن.

إذ يقول خبراء مائيون ان حروب القرن الواحد والعشرون, ستكون حروب من اجل المياه, مثلما كان القرن العشرون مسرحاً لحروب كونية وإقليمية من اجل السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط, وكان اريل شارون رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق قد زار أنقرة لمدة ست ساعات، لبحث الاستثمارات للكيان الصهيوني في مشروع ارواء جنوب شرق تركيا (غاب)، وبذلك أصبحت اسرائيل الشريك الفعلي في هذا المشروع الحيوي الذي يعد عصب الحياة في تلك المنطقة.

ورغم ان شارون أكد خلال لقائه بقناة «إن. تي. في» التركية الخاصة بأن الكيان الصهيوني «يرغب في استثمار اموال في مشروع الغاب»، (فان ايانان غرسين)[14]، مستشار شارون للشؤون الاقتصادية، أكد لصحيفة «السياسة الحرة» الصادرة باللغة التركية في برلين ان اسرائيل ستستثمر (مليار دولار) في مشروع الغاب من خلال الشركات ومؤسسات الكيان الصهيوني العاملة في تركيا. والجدير بالذكر ان 67

شركة ومؤسسة للكيان الصهيوني تعمل في مشروع الغاب منذ عام 1995 وتقوم بشراء الأراضي على ضفاف نهر مناوغات الذي يطمح الكيان الصهيوني في شراء مياهه من تركيا لتلبية احتياجات المستوطنات اليهودية. كما ادركت سوريا اهمية القضية الكردية, وأنها بوسعها أن تقايض بها أو تستخدمها كوسيلة للضغط على تركيا. وهكذا نجد أن المشاكل السياسية والامنية تترتب عليها نزاعات حول الموارد المائية التي تتحول إلى وسائل ضغط لدى بعض الدول إزاء جيرانها المشتركين معها في الانهار, ولا تكاد تخلو النزاعات السياسية في المنطقة من بعد مائي. هذا بالنسبة لسوريا.

أما بالنسبة للمواقف السياسية التركية تجاه العراق فقد وعد الرئيس التركي عبدالله غول بمضاعفة حصة مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا الى العراق مقابل خطوات عراقية عملية وخاصة من قادة اقليم كردستان في مواجهة نشاط مسلحي حزب العمال في داخل اراضي الاقليم ضد اهداف تركية. وكان رئيس الوزراء السابق(نوري المالكي) قد طالب تركيا في ايار(مايو) عام (2008م) بزيادة الكميات المتدفقة الى دجلة والفرات بسبب الشحة الشديدة التي تتطلب زيادة الكميات الواردة من تركيا لمواجهة الجفاف في العراق[15].

4-2-2: الاهداف الاقتصادية الخارجية:

تقوم مؤسسة مشاو للتربية والتعليم التي يمتلكها الكيان الصهيوني بنقل التكنولوجيا الزراعية وإنشاء وادارة الحقول الى المزارعين اليهود في هذه المنطقة الواسعة التي تضم أربع محافظات في جنوب شرق تركيا. وكانت الصحافة ذات الاتجاهات الاسلامية قد حذرت من مخاطر هذه المشاريع. وعلى الرغم من التهديدات والشكاوى والاحتجاجات لم تتمكن سوريا والعراق من الحيلولة دون مواصلة العمل على تنفيذ مشروع الجاب التركي, بل إنهما لم يتوصلا إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهرين, وذلك يعود لعدة اعتبارات[17]:

أ- غياب قانون دولي يمول تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها والافتقاد الى التنسيق بين دمشق وبغداد بسبب سوء العلاقات الدبلوماسية في فترات لاحقه.

ب- انشغال العراق بالحروب التي مر بها والتي كان اولها الحرب مع ايران والتي فرضت على العراق أقامه علاقات طيبة مع تركيا مما حال دون الرد بفاعلية ضد السياسة المائية التي تنتهجها تركيا في تلك الفترة.

ت- يضاف الى ذلك عدم قدرة سوريا الوقوف منفردة ضد تركيا, ومن التأثيرات السلبية لمشروع الغاب إذ سيؤدي الى قلة مناسيب المياه الواصلة الى العراق وبالتالي تدمير الاراضي الزراعية وبالتال تصحرها، كما ستؤدي انخفاض مناسيب المياه الى انخفاض توليد الطاقة الكهربائية حيث سيؤدي هذا المشروع حال اكتماله الى اغلاق اربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج 40% من طاقة البلاد. كما سيؤدي انخفاض مناسيب دجلة والفرات الى نفاذ مياه الخليج المالحة الى شط العرب.

وأكد الخبير في مركز تغير المناخ ودراسة السياسة بجامعة البوسفور (ليفينت كورناز) في مقابلة اجراها مع وكالة الاناضول[16] ما نصه "إن الخطر الأكبر على تركيا من بين المخاطر المحتملة لتغير المناخ يتمثل بإمدادات المياه في البلاد وبالتالي تهديد الأمن الغذائي", وأضاف, "إن الجفاف هو القضية الأكثر إلحاحاً التي نحتاج إلى التعامل معها, وأمننا الغذائي أهم مشكلة في سياق تغير المناخ".

فمن الواضح أن التغيرات المناخية واحترار الارض سيلقيان بتبعات مائية ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط ككل, ومن بينها نهرا دجلة والفرات والبلدان التي يمران بها وهي من الأمور التي توضح أن بناء كثافة السدود وحجز المياه حلول مؤقتة ومضرة بالدول الشقيقة.

5- دور المنظمات والقوانين الدولية في استغلال مياه حوضي دجلة والفرات:

قبل الخوض في الاتفاقيات والأسس القانونية يتبادر الى الذهن تساؤل عما اذا كان دجلة والفرات من الانهار الدولية أو الوطنية؟ وهذا التساؤل رغم غرابته فإن العديد من الساسة الأتراك يعتبرون ان الانهار التركية أنهار وطنية ولا ينطبق عليها صفة الانهار الدولية, وعلى سبيل المثال صرح الرئيس الاسبق سليمان دميريل (S.Demirel) في 6 مايو من العام 1990م ان لتركيا السيادة على مواردها المائية, ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أية مشكلة دولية. ويجب ان يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا الفرات من الأنهار الدولية, فهما نهران تركيان حتى النقطة الاخيرة التي يغادران فيها الإقليم التركي.

5-1: القانون الدولي للأنهار وتوزيع المياه في حوضي دجلة والفرات:

بداية يجب التفرقة قانوناً بين النهر الوطني والنهر الدولي:

فالنهر الوطني: هو النهر الذي يقع بأكمله من منبعه الى مصبه وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة, وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة. ويخضع النهر لاختصاصها المطلق وسيادتها أسوةً بأي جزء اخر من إقليمها مالم يكن هذا الاختصاص مقيداً بمقتضى معاهدة او اتفاقية دولية تتعلق مثلاً بالملاحة الدولية.

أما **النهر الدولي:** فهو النهر الذي يمر بإقليم دولتين أو النهر الذي يفصل بين أقاليم أكثر من دولة مثل نهر الأردن فاذا توافر عنصر من هذين العنصرين, أي المرور بإقليم اكثر من دولة أو تكون الحدود بين أكثر من دولة يعد النهر دولياً وفقاً لتعريف معاهدة (فيينا) عام 1815م.

اما من ناحية السيادة الاقليمية تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء من النهر الذي يوجد في إقليمها, وذلك في الحدود التي تتعارض مع حقوق الدول الاخرى التي تقع في الأجزاء الأخرى للنهر في إقليمها. ولقد أصبحت هذه النظرة ضيقة لتعريف النهر الدولي بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتجهت الدول الى تطوير استخداماتها للأنهار الدولية في أغراض غير الملاحة فجاءت جماعة القانون الدولي (International Law Association) (I.L.A) في دورتها المنعقدة في هلنسكي (1966م), والتي

اعدت خلالها قواعد هلنسكي[18] المعروفة عن استخدام الأنهار في غير شؤون الملاحة بمفهوم جديد هو: حوض التصريف الدولي (Intemational Drainage Basin) .

وعرفته بأنه منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر ويحدد النظام الهيدوجرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك(المادة الثانية) . وفي نفس هذا البيان ورد عدداً من المبادئ التي تحكم مجاري المياه الدولية وذلك لاستخدامات أخرى خلاف الملاحة [19].

وتنص المادة الرابعة من هذه القواعد الصادرة في 1966م على ان لكل دولة من دول الحوض الحق في أراضيها, في حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه حوض التصريف الدولي.

وتوضح المادة الخامسة ان تحديد ماهي الحصة المعقولة والمنصفة بالمعنى الوارد في المادة الرابعة يتم على ضوء كافة العوامل المناسبة في كل حالة على حدة.

ويحفل الجانب القانوني بين دول حوض نهري دجلة والفرات بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات بشأن المياه وهي وفقاً للترتيب الزمني كالاتي:

5-1-1: معاهدة لوزان (ديسمبر 1920م): عقدت بين دولتي الانتداب (فرنسا- بريطانيا) وتركيا, ونصت مادتها الثالثة على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه فرنسا لتنظيم الري في سوريا ويؤدي إلى نقص المياه في الفرات ودجلة عند دخولها بلاد ما بين النهرين.

5-1-2: معاهدة أنقرة (اكتوبر 1921): عقدت بين فرنسا وتركيا وتشير الى انه يحق لمدينة حلب السورية أن تأخذ من مياه نهر الفرات لإشباع حاجات المنطقة وتؤكد المعاهدة على حق سوريا في مياه نهر قونق[20].

5-1-3: معاهدة الصلح – لوزان (يوليو 1923): عقدت بين تركيا والحلفاء تقضي المادة 109 منها بما يلي:

عند عدم وجود أحكام مخالفة, يعقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في اقليم دولة أخرى وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم.

5-1-4: معاهدة الصداقة بين فرنسا وتركيا (مايو 1926):

وتنص المادة (13) منها على تأكيد معاهدة أكتوبر 1921 حول حقوق سوريا في نهر القويق وحق حلب في الانتفاع بمياه نهر الفرات.

5-1-5: معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا (مارس 1946): وتقضي بتنظيم انتفاع مياه دجلة والفرات بين الدولتين, والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي تقام في تركيا, والتشاور ونقل المعلومات, وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود, والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين.

5-1-6: المفاوضات الثلاثية والثنائية بين سوريا وتركيا والعراق(1965-1971).

قد جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ 1962 وهي سوريا والعراق (1962-1974), وسوريا وتركيا (1962-1971) وثلاثية الأطراف (1965- 1971) للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة ولم تتوصل تلك المفاوضات الى نتائج.

5-1-7: بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (يناير 1971):

وتنص المادة الثالثة منه على ان الطرفان قد بحثا المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على ما يلي:

5-1-7-1: تجري السلطات التركية المختصة أثناء ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء الحبانية وكيبان.

5-1-7-2: يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً بالفرات وبمشاركة جميع الاطراف المعنية.

5-1-8: محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني (ديسمبر 1980م).

تم توقيع المحضر في انقره وانضمت اليه سوريا عام 1983م نص الفصل الخامس لمحضر الاجتماع والخاص بالمياه على ما يلي: "حول مسألة المياه أتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

ووافق الطرفان أيضاً على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وبشكل خاص حوض نهري دجلة والفرات وحالت تركيا دون انعقاد اللجنة.

5-1-9: بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام (1987م)[21]:

نص البروتوكول انه خلال فترة ملء خزن سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة بتعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن (500 م3/ ثانية) عند الحدود التركية السورية, كما سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات بأسرع وقت ممكن.

5-1-10: اتفاق سوريا والعراق (ابريل 1990م): اتفقت الدولتان على ان تكون حصة العراق بموجب هذا الاتفاق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية, وحصة سوريا 42% منها, وذلك حتى يتم عمل اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه النهر.

ويتضح لنا من الاستعراض الاتفاقي لحوض نهري دجلة والفرات أن المعاهدات التي سبق عرضها سواء تلك التي انعقدت بين دولتي الانتداب (بريطانيا – فرنسا). او بين تركيا من جهة وفرنسا بوصفها الدولة المنتدبة على سوريا من جهة اخرى. اوبين العراق وتركيا لم تقم بتنظيم الانتفاع بمياه الأنهار التي تجري في تركيا وسوريا والعراق معاً تنظيماً كاملاً بل اكتفت بوضع بعض القواعد العامة التي

تسجل حقوق دول المجرى الاسفل لهذه الانهار في الانتفاع بالمياه بصفة عامة, ولعل النص الوحيد الذي حدد تعهد الجانب التركي بأطلاق نسبة معينة من مياه الفرات هو ما جاء في البروتوكول السوري التركي بأطلاق نسبة معينة من مياه الفرات عام 1987م والذي تعهدت فيه تركيا بتوفير معدل سنوي يزيد عن (500م3/ ثانية) عند الحدود التركية السورية أو الاتفاق السوري العراقي الموقع في أبريل(1990م) الذي اتفق فيه الجانبان على أن تكون حصة العراق 58% وسوريا42% من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية إلى ان يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة المياه.

5-1-11: الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية:

اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (1997): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في (21 مايو 1997م) اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية, بأغلبية (104) صوتاً واعتراض ثلاث دول (الصين- تركيا- بوروندى) وامتناع (27) دولة عن التصويت من بينها (مصر- فرنسا- اثيوبيا). وقد أستغرق مشروع الاعداد لهذه الاتفاقية ما يزيد عن (25 سنة) أي ما يزيد على ربع قرن من الزمن من عام (1970-1997م) وتتكون هذه الاتفاقية من (33) مادة أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ومن اهم ملامح هذه الاتفاقية إنها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شؤون الملاحة, والقواعد الأساسية التي بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام[22].

ومن هنا فإنه من المناسب التعرف على ابرز ملامح الاتفاقية الجديدة بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية, وهي كالاتي:

5-1-11-1: إنها اتفاقية اطارية:

لعل ابرز ما يميز الاتفاقية الجديدة انها اتفاقية اطارية بمعنى انها تضع اطاراً عاماً يتمثل في مجموعة من المبادئ العامة الرئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير شؤون الملاحة. وبحيث يلزم ان يتم وضع اتفاقية جديدة بشأن نهر معين او جزء منه, أي ان الفلسفة التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في عملها لوضع هذه الاتفاقية , قد قامت على اساس أن تنوع الاوضاع الجغرافية, والهيدرولوجية, والمناخية, والسكانية الخاصة بأحواض الانهار المختلفة, تفرض بالضرورة تنوعاً في القواعد الخاصة بكل نهر من الانهار.

5-1-11-2: علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة واللاحقة: كان موضوع وجوب إبرام اتفاقيات لاحقه للاتفاقية الإطارية بشأن كل نهر من الانهار هو من الموضوعات التي كانت محلاً للتسليم بوجه عام, على اساس أن الأطراف في مثل هذه الاتفاقية المستقبلية سوف تأخذ في الحسبان القواعد الواردة في الاتفاقية الإطارية الجديدة التي ينظر إليها بوصفها القانون العام للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية[23].

ان لجنة القانون الدولي, وهي بصدد بحث مسألة تحديد نطاق الاتفاقية كانت تسعى إلى اعمال التوازن بين كافة المعطيات الجغرافية والسياسية والهيدروجغرافية والاقتصادية وكذلك القانونية بما يلائم التطورات التي تمر بها الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية.

وقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية الاطارية على نطاق تطبيقها كالنحو التالي:

أ- تطبيق الاتفاقية على استخدامات المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية وتدابير الحماية والصيانة والإدارة المتصلة باستخدامات هذه المجاري ومياهها.

ب- تطبيق هذه الاتفاقية على كافة الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية والتي تشمل الاستخدامات الزراعية, والصناعية, والاجتماعية والمحلية.

وأن اهم المبادئ القانونية التي تحكم اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية:

أ- مبدأ الاقتسام العادل والمنصف.

ب- مبدأ الاستخدام البريء وغير الضار.

ت- مبدأ الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها.

6: الاستراتيجية الامريكية ومناطق التوتر المتوقعة بسبب المياه في الشرق الأوسط:

ذكر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن تقريره عن الندوة التي أقامها عام(2000م) حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط انه بحلول عام 2020م وما بعده سيكون الماء وليس النفط هو القضية الرئيسية في الشرق الاوسط.

ان مفهوم المياه يأخذ بعداً استراتيجياً في السياسة الخارجية الامريكية فالتقرير الاول للبيئة والسياسة الخارجية الامريكية اعتبر ان ندرة المياه تعد تهديداً للاستقرار والتنمية وتطرق هذا التقرير إلى أن ندرة المياه والاستعمال السيء لها في الشرق الاوسط يشكل احد الأسباب التي تعرقل عملية التنمية بين دول المنطقة. كما وأشارت دراسة امريكية أجريت تحت رعاية قسم الطاقة إلى أن هذه القضية هي أحد أسباب زيادة الحروب والتوترات مما أدى بأصحاب القرار إلى ادراجها ضمن مسائل الأمن القومي. ان الماء كعنصر حرب يندرج تحت سياسة الصراع الذي يمكن أن ينبثق عن تقسيم واستعمال المياه, وقد عبر ريتشارد هولمز (Richard Holms)[24] المدير السابق لوكالة المخابرات الامريكية عن افتراضية الصراع المائي. إذا ما أخذنا باحتمالية الصراع يظل الشرق الأوسط من المناطق الأكثر التهاباً في العالم, وهنا نواجه خطر انفجار يهدد بتدمير المنطقة. ولقد قامت العديد من النزاعات والحروب بسبب المياه. وساعدت الأمم المتحدة ووكالاتها في حلها, ومن أشهر هذه النزاعات نزاع الهند وباكستان في خمسينات القرن العشرين. وقد تم تسوية عدد كبير من النزاعات بطرق سلمية كما تم عقد العديد من المعاهدات بين الدول لتنظيم استخدام الانهار الدولية التي تجري في اراضيها وهناك الكثير من الأنهار الدولية بدون تنظيم او اتفاقية دولية لتوزيع المياه.

7- الاستراتيجية الدولية تجاه مسألة المياه في المنطقة:

تعتبر منطقة الشرق الاوسط من أهم البؤر في العالم التي تعتبر قضية المياه فيها على قدر كبير من الاهمية والحدة, ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها اتساع الفجوة بين التزايد المطرد في عدد السكان وندرة الموارد المائية المتاحة, إضافة الى غياب القدر الكافي من التنسيق بين الأطراف المختلفة.

فلا شك أن استمرار حالة عدم الاستقرار وغياب الثقة من شأنها أن يقلا من احتمالات التعاون والتنسيق. ولعل ما يزيد من أهمية ذلك التعاون أن الانهار الثلاثة الكبرى في منطقة الشرق الاوسط (النيل, دجلة, الفرات), تقع مصاب مياهها في البلدان العربية, بينما تتحكم بلدان أخرى مثل تركيا وأوغندة وأثيوبيا في تلك المياه.

فأن ثمة اعتبارات نابعة من قواعد القانون الدولي تسهم في صياغة الوضع المائي في المنطقة, حيث تخضع عملية تنظيم المياه العربية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفاً وقد تطورت معالجة نظم المياه الدولية من مبدأ هارمون الذي يقضي بالسيادة المطلقة للدولة على الجزء الذي يمر في إقليمها من النهر الدولي والذي ساد الفقه القانوني في القرن الثامن عشر, إلى المبادئ الحديثة التي اكدتها جمعية القانون الدولي خلال دورتها الثامنة والاربعون(48) في نيويورك عام (1958م) وقواعد هلسنكي عام (1966م) التي تقضي بتنفيذ سلطات الدول على الانظمة المائية, وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها يكون شريطة عدم الإضرار بباقي دول الجوار الذي يمر بها النهر[25].

ومن هنا تبرز أهمية قرارات مؤتمرات المياه الدولية في تنظيم توزيع المياه كما كثرت في الآونة الاخيرة الكتب والدراسات عن موضوع المياه في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. وتدل كثرة هذه الدراسات على أهمية مسألة المياه كعنصر أساسي في الخريطة الجيوسياسية لهذه المنطقة من العالم. ويمكن تقسيم هذا الكم من الدراسات إلى ثلاثة أقسام حسب مصادرها:

7-1: الكتابات والدراسات الأجنبية (الأوروبية والأمريكية تحديداً): وهذه الكتابات يغلب عليها التأكيد على حتمية حروب المياه إذا استحال الاتفاق على توزيع الموارد المائية بين كل شعوب المنطقة. ومن بين هذه الكتابات تلك تعتبر أن كل الصراع العربي الاسرائيلي مجرد صراع دائم على إدارة وتوزيع المياه المشتركة بين دجلة والفرات إلى النيل مروراً بنهر الاردن والليطاني. وهو ما ينطوي بطبيعة الحال على قلب متعمد أو متجاهل لحقائق التاريخ, ليس تاريخ المنطقة فحسب بل التاريخ الحديث لكل أنحاء العالم تقريباً.

7-2: الكتابات الإسرائيلية[26]: ويركز هذا الاتجاه على عنصرين أساسين: حق إسرائيل التاريخي والأبدي في مياه المنطقة وحتمية توزيعها بطريقة تفي باحتياجات إسرائيل حاضراً ومستقبلاً بعيداً عن أي ضغوط سياسية او عسكرية وفي الحقيقة أن حتمية حرب المياه قد تكونت اولاً في اسرائيل وهي تعبر

تعبيراً واضحاً عن نظرتها إلى المستقبل المائي للمنطقة الذي يمكن تشخيصه بمعادلة (المياه او الحرب) وهذا تهديد واضح لجيرانها العرب, وأن شروط السلام لن تقتصر على تقسيم الأراضي المتنازع عليها , والأمن العسكري الاسرائيلي فحسب يل ستشمل أيضاً على الأمن المائي الاسرائيلي.

7-3: الكتابات العربية: وتنقسم إلى ثلاثة اتجاهات:

أ- حتمية حرب المياه المشار إليها سابقاً[27].

ب- الرفض الكامل لأي حق اسرائيلي في المياه العربية والمطالبة في التصدي لرغبة دول الجوار الجغرافي التي تنبع منها أكبر الأنهار العربية كتركيا وأثيوبيا في الإدارة الكاملة او المشتركة لمياه المنطقة.

ت- القول بفكر إدارة توزيع المياه بين كل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل ودول الجوار الجغرافي. وهذا في الحقيقة اتجاه جديد مرتبط بفكرة السوق الشرق أوسطية[28] .

فالنظر إلى الأوضاع الحالية والمستقبلية للموارد والاحتياجات المائية في المنطقة العربية يتضح لنا أن فجوات حالية ومستقبلية ناجمة عن عدم قدرة الموارد المائية على تلبية الاحتياجات البشرية نتيجة لتزايد عدد السكان, أو المساحات المزروعة أو التوسع الصناعي ومستويات التصحر, مما يعني تزايد الاحتياجات, أو ناتجة عن تدهور نوعية المياه إلى الدرجة التي تحول دون استخدامها.

وبعد التعرف على كل المحددات التاريخية والجغرافية والقانونية للأوضاع المائية في المنطقة لابد من إلقاء الضوء على الأدوار الفاعلين الدوليين سواء الدول الكبرى المهيمنة أو القوى الإقليمية وكذلك المؤسسات الدولية. ففي الواقع ان معالجة مشكلة ندرة المياه والعجز المائي على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية تقتضي مواجهة الاسباب التي ادت اليها.

الاستنتاجات:

1- أظهرت الدراسة التوظيف السياسي لعنصر الماء فمن يملك مصادر المياه يملك مصادر التأثير السياسي خاصة في ظل غياب منظمات وتشريعات ومعاهدات دولية تحكم تصرفات الدول النهرية, وتوضح حقها في المياه.

2- اكدت الدراسة على أن عدم وجود تعاون بين دول نهري دجلة والفرات, ادى الى سعي تركيا منفردة للحصول على حقوقها المائية بإقامة السدود والمشاريع المائية لاستغلال أكبر قدر من المياه دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى.

3- استخدام تركيا مسألة الاكراد كأداة ضغط على الدول العربية المجاورة (دول حوضي نهري دجلة والفرات) إضافة الى التحالف الاقليمي بين تركيا وإسرائيل حيث تحاول كل منهما الاضطلاع بأدوار مهمة

وإقليمية في المنطقة وتكريس نفوذها من خلال استغلال الحاجة العربية للمياه وذلك لتحقيق أغراضهما السياسية والاقتصادية.

4- ان كل من تركيا واسرائيل تعتبر من اكثر الدول تطوراً من الناحية التقنية والاقتصادية وذات وفرة مالية تجعلها قادرة على استثمار مواردها المائية بشكل افضل وامثل دون الحاجة للأطراف العربية وهذا يضر بحاجات هذه الدول.

5- تمكنت اسرائيل من دعم مقترحاتها بخصوص المياه لدى تركيا منذ اواخر القرن الماضي وذلك باتفاقهما على مشروع مد أنابيب مياه من تركيا إلى اسرائيل رغم رفض الدول العربية المشاركة في حوض النهر.

6- أظهرت الدراسة ان المشكلات الاقليمية بين دول حوض نهري دجلة والفرات وما يرتبط بها من منازعات بسبب الحدود أو الاقليات أو اللاجئين من العوامل المؤثرة في تحديد مسار العلاقات الدولية القائمة بين دول المنطقة.

7- أوضحت الدراسة انه رغم البيانات المعلنة والتصريحات المتلاحقة بقدوم أزمة مياه وشيكة في منطقة الشرق الأوسط مع الزيادة السكانية السريعة في المنطقة وثبات الموارد المائية, إلا ان الدول العربية المعنية بهذا الامر (سوريا والعراق) باتت تصل الى بداية الفقر المائي والذي كان مخطط له بحسب التوقعات المستقبلية في عام 2048م فأصبح لزاماً على هذه الدول التفكير للسيطرة على مثل هذه المشكلة الخطيرة.

8- تشتت مسئولية صنع القرار السياسي في المسائل المائية بين عدد من الوزارات والمؤسسات المختلفة في الدول العربية, وعدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات المختلفة التي تتولى بحوث ودراسات إدارة المياه مما يعد سبباً في المشكلة المائية في الدول العربية وبخاصة العراق وسوريا.

9- عدم أيصال المياه بشكل مؤسسي لمنازل المواطنين.

التوصيات:

ولقد انتهت الدراسة بطرح عدد من الرؤى والحلول التي يمكن ان تسهم في حل مشكلة المياه وتنمية العلاقات بين دول المنبع ودول المصب على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

وقد تجلت هذه الرؤى على ثلاثة مستويات:

أولاً: المستوى العراقي المحلي: توصي الدراسة بـ:

1- ضرورة ترشيد استهلاك وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة من خلال إقامة الحملات الإعلامية والتوعوية ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لابتكار واستخدام تقنيات متقدمة لتنمية الموارد المائية, وضرورة توافر نهج متسق لإدارة الموارد المائية من خلال التنسيق بين الوزارات المختلفة المعنية داخل كل دولة على حدة.

2- استخدام طرق الري الحديثة في ري الزراعة كاستخدام الرش والتنقيط وخاصة في عملية الري في زراعة الحبوب كونها تشغل مساحات واسعة من الاراضي الزراعية على جانبي نهري دجلة والفرات والمشاريع الاروائية المرتبطة بها.

3- ضرورة تغيير التركيب المحصول بشكل يتسق مع الموارد المائية المتاحة لدى الدولة وإحلال المحاصيل الزراعية عالية الاستهلاك للمياه ببدائل أقل استهلاكاً للمياه وأكثر إنتاجية.

ثانياً: على المستوى الإقليمي: توصي الدراسة بالاتي:

1- ضرورة تبني سياسة مائية عربية مستقبلية ضمن إطار منهجي موحد تقوم به الدول التي تشتمل على مجاري هذه الانهار وتقوم بتفعيل كل ما من شأنه ان يساهم في حل القضايا المائية لكل دولة عربية على حده بهدف الوصول إلى التكامل المائي العربي تحقيقاً للأمن المائي. ومن ثم الأمن الغذائي مع الأخذ في الاعتبار أن 60% من موارد المياه العربية تأتي من خارج حدودها.

2- يتأثر الموقف المائي بطبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة ما بين الصداقة والنزاع والصراع.

3- ضرورة نشر روح التعاون مع الدول المجاورة لحل المنازعات المائية بالطرق السلمية والوقوف أمام أي محاولة لإشعال حرب جديدة في المنطقة بسبب المياه أو غيرها.

ثالثاً: على المستوى الدولي: توصي الدراسة بـ:

1- ضرورة تفعيل وتنفيذ توصيات المؤتمرات والمعاهدات والملتقيات المائية العالمية من قبل المجتمع الدولي وإبرام اتفاقيات دولية ملزمة تضمن المحافظة على الحقوق المائية لكل الدول النهرية.

2- توفير قاعدة بيانات مائية على المستوى الدولي وإقامة المراكز والبرامج البحثية التي تضم كل التخصصات والخبرات اللازمة للتعامل التقني ولدراسة الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية المؤثرة على المسألة المائية.

3- توسيع وتعميق دائرة الحوار بين الاطراف المعنية بالموارد المائية. ودعم قدرات المنظمات الدولية المعنية بشؤون الموارد المائية.

List of References

First: Arabic books:

-1Galal Moawad, The Euphrates Water Problem, Economic, Political and Legal Developments and Aspects, Cairo University, Cairo, 1991.

-2Habib Ateb, Water in the Middle East, Centers for Political and Strategic Studies in Al-Ahram, Cairo.1996.

-3Richard Nikon, The Opportunity, Translated by Ahmed Sedky Murad, Dar Al-Hilal, Cairo, 1992.

-4Saeed Salem Gowaili, Principles of Public International Law, a collection of lectures at the Faculty of Law, Zagazig University, 1998.

-5Imad Al-Sharqawi, Water and Energy Issues in ESCWA Countries, (Economic and Social Commission for Western Asia - ESCWA), December, 2000.

-6Mahmoud Abu Zaid, Laila Hafez, Presentation of the Waters of the Middle East from the Tigris and Euphrates to the Nile, Water Sources Series, London, 1994.

-7Haitham Al-Kilani, The Possible Military Role in the Issue of Arab Regional Waters, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, April 1992.

-8Abdul Aziz Shehata Al-Mansour, The Water Question in Syrian Policy towards Turkey, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000 AD.

-9Munther Khaddam, Water Security - Reality and Challenges, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2003.

Scientific theses and thesis:

-1Fathi Ali Hussein, Water Resources and Regional Relations in the Middle East, Master Thesis, Faculty of Administration, Economics and Political Science, Cairo University, 1994.

-2Omar Kamel Hassan, The Middle Eastern System and Its Impact on Arab Water Security, Master Thesis (G.M), College of Education, University of Anbar 2002, p. 192

periodicals:

-1Ahmed Abu Shaweesh, Israel's Water Policy in the Occupied Territories in 1967 AD, Arab Strategic Thought, Issue 43, January 1993, p. 150.

-2Jamal Ali Zahran, Issues of Arab Regional Borders, the Northern and Eastern Borders, International Politics, Issue 104, Cairo, April 1991.

-3Salah El-Din Amer, United Nations Convention on the Law of the Use of International Watercourses for Non-Navigational Purposes, International Politics, No. 158, October 2004, p. 102.

Reports, studies and documents:

-1The Turkish Embassy in Cairo, an unofficial memorandum submitted by Ambassador (Yeshar Yakish) to the Secretary General of the Arab League on 12/2/1996 regarding the Euphrates water problem and the Turkish position on it.

-2Ajia Younan, a comparative study between the High Dam and the Euphrates Dam, Institute of Arab Research and Studies, Special Studies Series No. 5, Cairo, 1997.

-3Statement of the General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, 30/7/1992.

-4Report of the Sixth Committee of the General Assembly, 1997.

-5Jeremy Berkoff, Water Management Strategy in the Middle East and North Africa, World Bank Washington DC, First Edition, May, 1994 AD.

Seminars and conferences:

-1The Regional Symposium on Water Resources Management, Its Importance and Applications, in Cooperation between the Ministry of Irrigation in Syria and the Arab Organization for Agricultural Development, Damascus, 3-5 April 1999.

-2The Second Arab Symposium on Water Resources and Use in the Arab World, Arab Center for Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD), Arab Fund for Economic and Social Development and Kuwait Fund for Arab Economic Development, Kuwait March 8-10, 1997.

-3Jassem Muhammad Khalaf, Assessment of Water Resources in the Arab World, Union of Geographers in Cairo, Research of the Second Geographical Conference held in Baghdad in 1976 AD, Publications of the Supreme Council of Culture, Cairo, 1988 AD,

المصادر باللغة الانكليزية

-1 Adel, Water wars, Bulloch John. And Darwish cominz conflicts in the Middls East , victor Collance, London, 1993.p.59 .

-2Environmental Diplomay , The Environment and US Foreign Policy,. The U.S Deparment of State ,s Le premier rapport sur lEuritonnement et al Politique , rangeree, Water Resources ,P.12

- 3Beaumont .p.,Blake. G.H. and Wagstaff.J.M.The Middle East,A Geograhic Study , 2nd Ed.,London,1988.

-4Thomas Naff and R .C. Matson, Water in the Middle East: conflict or cooperation boulder, colo, West view press, 1984 ,p,236..

-5Howell, Paul, East Africa m s Water Requirements;The Equatorial Nile Proiect and the Nile Waters Agreement of 1929, Cambridge University Press. 1994.p.86 .

- 6J.A.Allan, lrrigated Agricultura in the development in middle East, the future , lnagr iculture development in middle East. New York; John Wiley and sone. 1985.p.150.